● أخبار قصيرة

إنتاج وتصدير النفط استمرا خلال الحرب المفروضة

قال المتحدث باسم لجنة الطاقة في مجلس الشورى الاسلامي: إن عملية إنتاج النفط الخام والسوائل الغازية وتصديرها استمرتا خلال حرب الـ١٢ يوماً المفروضة. وقال إسماعيل حسيني للصحفيين عقب جلسة لجنة الطاقة التي شارك فيها وزير النفط وعدد من مدراء صناعة النفط: انه تم خلال الجلسة تقديم شرح حول إنتاج وصادرات النفط الخام والسوائل الغازية وكذلك توفير الوقود لمحطات توليد الطاقة للشتاء المقبل وأداء صناعة النفط في الحرب المفروضة الأخيرة. وأضاف: إن الشرح المقدم في مجال تخزين أنواع حوامل الطاقة أفاد بأن البلاد تتمتع بمخزون جيد في هذا المجال خاصة لجهة توفير الوقود لمحطات الطاقة للشتاء المقبل.

الملاحة البحرية الإيرانية تحتل المركز الـ١٦ عالمياً

احتلت شركة الملاحة البحرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية (IRISL)، في أحدث تصنيف لـ«ألفالاينر»، المركز السادس عشر من بين شركات الملاحة البحرية للحاويات على صعيد العالم. وتكون شركة الملاحة البحرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية قد ارتقت ثلاثة مراكز لتحتل الموقع الـ١٦ في أقل من بضعة أشهر، وهو ما يشير إلى التحسن اللافت للقدرات العملانية وزيادة الطاقة الاستيعابية لديها. وشكّلت زيادة طاقة TEU (وحدة عدد الحاويات) وتحسين الأسطول وتطوير الممرات اللوجستية الإقليمية والدولية ولاسيما عن طريق ميناء جابهار وتنفيذ برنامج التصليحات والتحديث الداخلي للسفن وزيادة الإنتاجية العملانية رغم قيود العقوبات، أهم أسباب ارتقاء شركة الملاحة البحرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تسيير رحلة جوية بين مشهد الإيرانية وكويتا الباكستانية

أعلن المدير العام لمطارات سيستان وبلوجستان (جنوب شرق) عن تسيير رحلة جوية من مدينة مشهد الإيرانية مروراً بمدينة زاهدان (مركز هذه المحافظة) وصولاً إلى مدينة كويتا الباكستانية. وقال مهدي خسروي بنجار: إنه من أجل تعزيز العلاقات التجارية والسياسية والثقافية والاقتصادية بين إيران وباكستان، فقد تم تسيير رحلة مشهد - زاهدان - كويتا وعلى العكس من قبل شركة الخطوط الجوية الإيرانية. وأضاف: إن هذه الرحلة ستنطلق في أيام الخميس من كل أسبوع.

رمزٌ لتحول استراتيجي نحو الاستفادة من الإمكانيات الإقليمية

اتفاقية التجارة الحرّة بين إيران وباكستان تدخل حيّز التنفيذ

الوفاق/ تمّ التوقيع على اتفاقية التجارة الحرّة بين إيران وباكستان في وقت تُبرز فيه التطورات الإقليمية والدولية أكثر من أي وقت مضى ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول المجاورة. ولا تُعتبر هذه الاتفاقية مجرد عقد تجاري ثنائي، بل رمزاً لتحول الاستراتيجية الإيرانية نحو الاستفادة من الإمكانيات الإقليمية واعتماد سياسة الجوار لمواجهة التحديات الخارجية، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية.

وفي السنوات الأخيرة، سعت إيران إلى تقليل اعتمادها على المسارات الدولية عالية المخاطر من خلال التركيز على التعاون الإقليمي، وتعزيز روابطها الاقتصادية مع الدول التي تشترك معها في المزيد من القواسم الثقافية والدينية والجغرافية.

وفي هذا السياق، حظيت باكستان - باعتبارها ثاني أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان وأحد الاقتصادات الناشئة في جنوب آسيا - بمكانة خاصة في الاستراتيجيات الاقتصادية الإيرانية. لذلك يمكن اعتبار توقيع هذه الاتفاقية بدايةً لمرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين؛ مرحلة لن تشهد فقط زيادة في حجم التبادلات التجارية، بل ستشمل أيضًا تعزيز البنى التحتية للنقل، وأنظمة الدفع البديلة، والتعاون الصناعي والزراعي.

من جهة أخرى، أظهرت إيران من خلال هذه الخطوة اعتمادها على قدراتها الداخلية والإقليمية لتحقيق تنمية مستدامة، كما أكدت سعيها لتعطيل تأثير العقوبات عبر تعاون استراتيجي مع دول الجوار.

في هذا الإطار، يجب النظر إلى اتفاقية التجارة الحرة بين إيران وباكستان على أنها أكثر من مجرد وثيقة اقتصادية؛ فهي في الواقع جسر يربط المصالح الوطنية والإقليمية، ويمكن أن تصبح نموذجاً ناجحاً لباقي دول الجوار والدول الإسلامية.

سلع استراتيجية على طريق التبادل.. من الطاقة إلى المواد الغذائية

كما ذكر سابقاً، تُعدّ باكستان - التي يبلغ عدد سكانها ٢٤٠ مليون نسمة - واحدة من أكبر الأسواق في المنطقة، حيث تشترك مع إيران في روابط ثقافية ودينية وإثنية، خاصة في المناطق الحدودية، ما يجعلها شريكاً محتملاً لإيران.

ومع وجود حدود برية تزيد عن ٩٠٠ كيلومتر، والأسواق الحدودية النشطة، والإمكانيات الميناءية مثل ميناء تشابهار والقرب من موانئ غوادر وكراتشي، تتوفر بيئة مناسبة لتنمية التجارة بين البلدين.

وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ٤٠٪ من صادرات إيران إلى باكستان تشمل مشتقات نفطية ومواد غذائية، في حين أن الجزء الأكبر من واردات إيران من باكستان يتمثل في منتجات مثل الأرز واللحوم والفواكه الأستوائية. كما أن تعزيز واردات سلع مثل الأرز والمانجو من باكستان، إلى جانب تطوير صادرات المنتجات شبه الصناعية الإيرانية، يمكن أن يرفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٥ مليارات دولار على المدى القصير.

المقايضة.. أداة لمواجهة العقوبات

من ناحية أخرى، وفي ظل القيود الصارمة التي تفرضها العقوبات المالية والمصرفية الدولية على عمليات التحويلات البنكية والعملة الإيرانية، أصبح استخدام نظام المقايضة مع الدول المجاورة، خاصة باكستان، حلاً عملياً ومنخفض التكلفة.

هذا النظام الذي يعتمد على التبادل المباشر للسلع دون الحاجة إلى العملات الأجنبية أو النظام المصرفي الدولي، يمكّن إيران من تجاوز ضغوط العقوبات والحفاظ على تدفق تجارتها. وتمتلك باكستان إمكانيات كبيرة في إنتاج الأرز واللحوم والفواكه الأستوائية والملابس والمنسوجات، مما يجعلها شريكاً مثالياً للمقايضة مع صادرات إيران مثل المنتجات النفطية والمواد المعدنية والزراعية. ويوفر هذا الهيكل التجاري التكاملي بيئة مناسبة لتعزيز التبادل غير النقدي وتطوير التجارة الحدودية.

من جهة أخرى، تتميز المقايضة بطابعها غير الرسمي واعتمادها على الحدود البرية، مما يجعلها أقل عرضة لرقابة الأطراف المفروضة للعقوبات، كما يمكن لهذا النظام أن يسهم في توسيع العلاقات الاقتصادية على المستويين المحلي والإقليمي.

ومن شأن إضفاء الصبغة الرسمية على هذا النموذج عبر اتفاقيات ثنائية أن يعزز الثقة المتبادلة، ويقلل من المخاطر التجارية، ويرسخ الاستقرار الاقتصادي لكلا البلدين.

آفاق واعدة لتجارة تصل إلى ١٠ مليارات دولار

تظهر الإحصائيات الرسمية أن حجم التبادل التجاري بين إيران وباكستان قد تجاوز حاجز ٢-٣ مليار دولار، مقارنة بأقل من ٥٠٠ مليون دولار في السابق، وهذا النمو المضاعف يعكس قدرة السوق الباكستانية الكبيرة على استيعاب المنتجات الإيرانية.

وبحسب البيانات، بلغ إجمالي التبادل التجاري بين البلدين حوالي ٣ مليارات و١٢٩ مليون دولار، منها ما يقارب مليارين و٤٢٣ مليون دولار صادرات إيرانية، وحوالي ٧٠٦ ملايين دولار واردات من باكستان. وبذلك، سجل الميزان التجاري الإيراني فائضاً إيجابياً بنحو ٣/٥ ضعف. كما أن الزيادة بنسبة ١٣/٦٪ في التبادل التجاري عام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق، تُعدّ مؤشراً واضحاً على ديناميكية وقدرة التعاون الثنائي في المجال التجاري.

في هذا الصدد، صرح وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني قائلاً: كان حجم التبادل التجاري بين إيران وباكستان سابقاً حوالي ٣ مليارات دولار، وقد سجل نمواً متصاعداً باستمرار، وفي إطار الاتفاقية الجديدة، نستهدف زيادة هذا الرقم إلى ١٠ مليارات دولار في المستقبل القريب.

البنية التحتية.. الحلقة الرابطة بين الأسواق

من الجوانب الحيوية التي لا ينبغي إغفالها في تطوير العلاقات التجارية الإيرانية - الباكستانية هو تعزيز البنية التحتية للنقل والاستفادة المثلى من الموانئ الرئيسية في كلا البلدين.

وتمتلك موانئ تشابهار الإيرانية وغوادر الباكستانية - بفضل موقعها الجغرافي المتميز على ساحل بحر عمان - إمكانات كبيرة لتصبح بوابات للتجارة الإقليمية. ويمكن لربط هذين الميناءين عبر ممرات برية وبحرية أن يشكل نواة لشبكة لوجستية متكاملة ومنخفضة التكلفة، تدعم التجارة الثنائية وحتى إعادة التصدير إلى دول أخرى.

إلى جانب البنية التحتية للنقل، يشكل تطوير المناطق الحرة والاقتصادية الخاصة في المناطق الحدودية والساحلية فرصةً مهمةً لإقامة وحدات إنتاجية وصناعية مشتركة بين إيران وباكستان.

ويمكن لهذه الوحدات - بالاستفادة من إمكانات البلدين في قطاعات مثل النسيج، والصناعات الغذائية، والزراعة، والبتروكيماويات - أن تنتج سلعاً متنوعة تلبي احتياجات السوق المحلية وتصدر أيضاً إلى دول ثالثة. كما يمكن لهذا التعاون أن يسهم في نقل التكنولوجيا، ورفع مستوى الإنتاجية، وتوفير فرص العمل في المناطق الحدودية الأقل نمواً.

بالإضافة إلى ذلك، يعد خفض التكاليف اللوجستية أحد أبرز مزايا هذا التعاون البنيوي، فالنقل البري والبحري القريب ومنخفض التكلفة سيعزز القدرة التنافسية لأسعار السلع ويقوي سلسلة التوريد بين البلدين.

كما أن تفعيل هذه الممرات سيتيح نقل وترانزيت البضائع بين الصين وآسيا الوسطى والخليج الفارسي وشبه القارة الهندية عبر إيران وباكستان، وهو ما سيسهم ليس فقط في تعزيز المصالح الاقتصادية الثنائية، بل أيضاً في رفع الأهمية الجيوسياسية لكلا البلدين على الساحتين الإقليمية والدولية.

وتشكل اتفاقية التجارة الحرة بين إيران وباكستان منعطفاً تاريخياً في العلاقات الاقتصادية والسياسية للبلدين، حيث يمكنها - بالاستفادة من القواسم الثقافية المشتركة والقرب الجغرافي والإمكانات التجارية التكاملية - أن تتحول إلى نموذج ناجح للتعاون الإقليمي. هذه الاتفاقية لن تخلق فرصاً اقتصادية جديدة فحسب، بل ستكون أيضاً أداة فعالة لتخفيف ضغوط العقوبات وتعزيز مكانة إيران في المعادلات الإقليمية.

أظهرت إيران من خلال هذه الخطوة اعتمادها على قدراتها الداخلية والإقليمية لتحقيق تنمية مستدامة، كما أكدت سعيها لتعطيل تأثير العقوبات عبر تعاون استراتيجي مع دول الجوار

مجموعة العمل المالي تدعو إيران لمحادثات مباشرة

دعت مجموعة العمل المالي (FATF) إيران لمحادثات مباشرة في مدريد لإنهاء تعليق الإجراءات التقابلية ورفعها من القائمة السوداء بعد ست سنوات من الجمود.

وأفادت وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»، بأن مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) وجهت دعوة رسمية إلى المسؤول الإيراني هادي خاني، الأمين العام للمجلس الأعلى للوقاية ومكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، للمشاركة في محادثات حضورية ستُعقد في العاصمة الإسبانية مدريد.

وتأتي هذه الدعوة بعد ست سنوات من الجمود، عقب تقديم إيران تقريراً حول إجراءاتها خلال العامين الماضيين، وبموجب موافقة مجمع تشخيص مصلحة النظام على تحويل «اتفاقية باليرمو» إلى قانون نافذ في مايو ٢٠٢٥، وهي إحدى الاتفاقيات الدولية الأربع الأساسية التي تؤكد عليها مجموعة العمل المالي.

وكانت إيران قد وقعت «اتفاقية باليرمو» عام ٢٠٠٠؛ لكنها لم تُصدق عليها إلا بعد سنوات من الجدل والاختلافات الداخلية، وهو الأمر الذي كان من أبرز العوائق أمام انضمام إيران إلى (FATF).

يُشار إلى أن عدم التصديق على اتفاقيتي «باليرمو» و«مكافحة تمويل الإرهاب» قد أعاق انضمام إيران إلى المجموعة، ما أدى إلى بقاء إيران ضمن القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي التي تتخذ إجراءات تقابلية ضدها.

ومن المتوقع أن تركز المفاوضات المقبلة على عودة العلاقات إلى طبيعتها، وتعليق الإجراءات التقابلية، وتحسين الوضع المالي والاقتصادي لإيران من خلال رفع الحظر الدولي.

إيران تتفاوض مع العراق لربط كرمانشاه وبغداد سككياً

أعلن نائب محافظة كرمانشاه أن هناك مفاوضات جرت مع العراق لربط كرمانشاه ببغداد سككياً.

وخلال لقائه بسفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى العراق محمد كاظم آل صادق عند منفذ خسروي الحدودي بين إيران والعراق، قال بهرام سليماني: تمت الموافقة على الاعتمادات المالية لإكمال سكة حديد كرمانشاه حتى إسلام آباد غرب، ويجري تنفيذ مشروع الربط السككي بين كرمانشاه ومعبر خسروي بتقدم ٣٠٪. كما أجريت مفاوضات مع العراق لاستمرار المسير حتى بغداد. وأضاف: ازدهار هذا المسير استمر حتى فترة الحرب المفروضة، وبعدها - خلال فترة إعادة الإعمار - عادت خسروي للنشاط مجدداً، مما أدى إلى بناء العديد من الفنادق وبيوت الضيافة في المنطقة. وأشار سليماني إلى البنى التحتية المناسبة لمعبر خسروي وبدء فترة ازدهار جديدة لهذا المعبر، وقال: نسعى لجعل قوافل الزوار تقطع جزءاً من مسيرها الذهاب أو الإياب عبر معبر خسروي، وكما يستقبل معبر خسروي زوار الإمام الحسين(ع) خلال أيام الأربعين، فليكن مكان عبور قوافل الزائرين في بقية أيام السنة أيضًا.

وتطرّق سليماني إلى بناء سكة حديد كرمانشاه - خسروي، وقال: في الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية إلى كرمانشاه، تمت الموافقة على الاعتمادات المالية اللازمة لإكمال قسم كرمانشاه حتى إسلام آباد غرب، كما أن ربط سكة الحديد حتى معبر خسروي قيد التنفيذ وبلغ تقدمه ٣٠٪، وأجريت مفاوضات مع محافظة ديالى العراقية لتوقيع مذكرة تفاهم تعاون لتمكين الربط المباشر بين كرمانشاه وبغداد عبر بناء ٢٧ كيلومترًا من خط السكة الحديد في هذه المحافظة.